اللواء
الثلاثاء 20-04-2010 العدد 12858

وسط تنديد أرمني.. عُقد منتدى المال اللبناني - التركي

الحسن: الإتفاق سيساهم في تحقيق قفزة نوعية للتبادل التجاري

وسط ارتفاع أصوات أرمنية رافضة ومنددة لتطوير العلاقات التركية - اللبنانية تم توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين في المجال الاقتصادي وذلك في فندق الموفنبيك حيث تظاهر العشرات من الأرمن الرافضين لتوقيع المذكرة، وقد قوبلت التظاهرات بوجود حشد أمني كثيف لضبط الوضع، ورغم الحشد الأمني الكثيف تمكّن بعض المتظاهرين من الاختراق ورمى المشاركين بالمؤتمر «بالبيض» وانتهى الأمر بإشكال بين القوى الأمنية والمتظاهرين لإلزامهم على التفرق.

وقائع المؤتمر

عُقد منتدى المال والأعمال «المؤتمر التركي- اللبناني الاقتصادي» بحضور ورعاية وزيرة المال ريّا الحسن ممثلة رئيس الحكومة سعد الحريري، وزير الدولة عدنان القصّار، وزير السياحة فادي عبود، رئيس مجلس إدارة كونفكس» أنترناشيونال رفيق زنتوت، رئيس مجلس الأعمال اللبناني - التركي وجيه البزري وحشد كبير من الوزراء والنواب ورؤساء الهيئات الاقتصادية ووفد كبير من رجال الأعمال الأتراك.

وبعد كلمة لرئيس مجلس إدارة شركة «كونفكس» انترناشيونال رفيق زنتوت الذي رحّب بعقد المؤتمر وتوقيع المذكرة، تحدث رئيس مجلس الأعمال اللبناني - التركي وجيه البزري فاشار الى ان لبنان يشكل سوقا حرة وهو معروف بانفتاحه على العالم، وانه أدخل اقتصاده في النظام العالمي من خلال إصلاحات قانونية ومن خلال الترويج لجلب استثمارات غربية».

حباب

ثم تحدث رئيس مجلس إدارة المجلس التركي - اللبناني للأعمال محمد حباب فاعتبر ان بيروت «هي واحدة من أهم المراكز المالية في الشرق الأوسط»

وأكد ان الاستقرار الذي ينعم به لبنان في الوقت الحالي واستعادة الاقتصاد اللبناني حيويته عنصران مهمان في التنمية، مشيرا الى استعداد تركيا للمساهمة في هذا الاقتصاد.

واعتبر حباب ان الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة سيعزز التعاون بين القطاعين الخاصين في لبنان وتركيا.

طربيه

بدوره تحدث رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه الذي أكد ان «الاتحاد والجمعية يواكبان بكل ايجابية في الموقف وفي المساهمة، الحراك الرسمي المتنامي بين تركيا ودول المنطقة الذي بدأ يرسم الملامح لشراكة اقتصادية واعدة ترفع الحدود والقيود أمام انسياب مرور الأشخاص والرساميل والمنتجات ضمن مساحة قابلة للاتساع تضم حاليا تركيا وسوريا ولبنان والاردن، حيث تأتي الاتفاقات الثنائية بين أي طرفين منسجمة ومتماثلة لتشكل شبكة متناغمة في منظومة تضم أكثر من ١٠٠ مليون مواطن».

وأشار الى «ان هذه الشراكة بين منطقة المشرق وتركيا تمثل قيمة مضافة للسوق العربية المشتركة التي تتقدم ببطء، إنما ثابت، ضمن الجدول الزمني الذي أعادت تأكيده قمة الكويت الاقتصادية في العام الماضي، وتكمل المثلث الاقتصادي الجامع مع منظومة دول مجلس التعاون الخليجي التي تتقدم بنيتها تباعا وتطور بدورها شراكتها المباشرة مع تركيا، والأهم انها تضع كامل هذه المناطق في اتصال مباشر مع الاتحاد الاوروبي المرتبط بدوره أو قيد الارتباط باتفاقات ثنائية مع كل هذه الدول».وتابع: «أود أن أؤكد بأن القطاع المصرفي العربي سيكون في مقدم القطاعات الاقتصادية المواكبة والمتفاعلة مع أي اتفاقات أو شراكات اقتصادية تعقدها الحكومات. وطالما كان في طليعة الداعين والمتحركين صوب إقامة التكتلات الاقتصادية المناطقية والأكثر شمولا. وهو يملك من الامكانات ما يزيد عن حاجات تغطية التمويل والائتمان للنمو المرتقب في عملية الاستثمار البيني والتبادل التجاري. كما يملك ميزات خاصة في سرعة الحركة والكفاءة البشرية والتقنية يمكن للحكومات استثمارها في تسريع إعداد وتنفيذ المشاريع المشتركة.وما أقوله عن القطاعات المصرفية العربية، ينطبق بصورة نموذجية، نفخر بها، على القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير موجودات محلية تفوق ١٢٠ مليار دولار، وإجمالية تزيد عن ١٥٠ مليار دولار ويملك وجودا مباشرا في أغلب دول المنطقة بما فيها تركيا وأسواق دولية كبرى. هذا القطاع بما يزخر من إمكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية، تشكل أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والأزمات التي يتعرض لها. وهي تشكل أيضا أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطوط الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والتواجد في الأسواق الاقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الأسواق.

الحسن تتحدث في منتدى المال والأعمال اللبناني التركي (تصوير: طلال سلمان)

وتساهم هذه العوامل في مواكبة النشاط الاقتصادي بكل الوجوه والانماط خصوصا بعدما اكتسب خبرات مميزة في عمليات أسواق الرساميل وباتت مؤسساته مؤهلة للعب دول وساطة مالية بمواصفات عالية لصالح الحكومات والمؤسسات في المنطقة. وسيكتسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة من خلال التوسع والانتشار ومن خلال الشراكات أو التحالفات مع المؤسسات الاقليمية والخارجية التي تتمتع بامكانات تمويلية كبيرة».

وختم: «ضمن هذه الصورة المنشودة، ومن خلال متابعة الوقائع والانجازات، يمكن القول ان لبنان واقتصاده في موقع ملائم تماما وله مصالح حيوية في تولي دوره المطلوب ومحاولة التميز، من خلال قطاعاته الخاصة الناشطة، في مواكبة قيام الشراكات الاقتصادية بتنوع إطاراتها مع كل بلد على حدة وضمن منطقة المشرق وعبرها مع تركيا وبالتأكيد مع منطقة الخليج دولا ومنظومة موحدة ومثلها ضمن المنطقة العربية الأشمل».

أوغلو

من جهته تحدث رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت حصاد جيكلي اوغلو الذي ركز على العلاقات والروابط التاريخية التي تربط الدولتين، وأكد على أهمية وجوب تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل التجاري، مشيرا الى وجوب الاسراع في التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة التي تجري المفاوضات بصددها، مؤكدا بأن إبرام هذه الاتفاقية سيساهم في تطوير العلاقات على الصعد المختلفة بين البلدين.

وأثنى اوغلو على زيارة دولة رئيس الوزراء سعد الحريري الى تركيا، مشيدا بإبرام اتفاقية إلغاء التأشيرات منذ بداية هذا العام بين البلدين.

وأكد استعداد القطاع الخاص التركي للإسهام في مشاريع التنمية والبنى التحتية وإعادة إعمار لبنان، مشيرا الى ان قطاع المقاولات التركي يأتي في المرتبة الثانية على الصعيد العالمي ويقوم بتنفيذ عدد كبير من المشاريع تبلغ قيمتها مليارات الدولارات في دول كثيرة».

وأشار الى وجوب «إقامة التعاون بين الدول المجاورة في مجال الاتجار مع بعضها لأن ذلك يساهم في تحقيق الاستقرار وزيادة النمو لهذه الدول».

عبود

بدوره أشار وزير السياحة فادي عبود الى ان مجالات التعاون الاقتصادي والانفتاح الاستثماري والسياحي بين البلدين متعددة، لافتاً الى أن تركيا تتمتع باقتصاد كبير ومتين ولديها قدرات فنية وخبرات عالية في مختلف المجالات، لافتاً الى ان «القطاع السياحي يعد من القطاعات التي حققت أكبر نسبة نمو في لبنان، حيث من المتوقع أن يشهد قطاع السياحة في لبنان نموا بنسبة ٢٠٪ في العام ٢٠١٠، بعد أن سجل عام ٢٠٠٩ رقما قياسيا حيث فاقت عائدات السياحة سبعة مليارات وبالتالي يوفر القطاع السياحي فرصا استثمارية كبيرة وواعدة»، معتبرا ان «تفعيل التعاون والتنسيق السياحي بين لبنان وتركيا يشكلان اليوم أهمية قصوى، لا سيما مع وجود التصميم والارادة لدى الجانبين لتفعيل الحركة السياحية بين البلدين». وإذ لفت الى أهمية «إلغاء تأشيرات الدخول بين لبنان وتركيا لتكثيف التعاون السياحي بين البلدين»، شدد على ضرورة «استتباعه بخطوات إضافية عبر إيجاد شراكة حقيقية بين القطاع الخاص في البلدين والعمل على تقديم برامج مشتركة وتشجيع الاستثمارات السياحية المتبادلة. والعمل على تفعيل دور الاعلام السياحي وشركات السياحة والسفر لخلق بيئة أفضل للسياحة والتعارف بين البلدين، وإطلاق حملة إعلانية في تركيا تقدم الصورة الحقيقية للبنان عبر تعريف المواطن التركي على المقومات الغنية للسياحة في لبنان، بالاضافة الى العمل على تنشيط الرحلات المنظمة بين لبنان وتركيا، ولا بد من الاشارة الى ان لبنان هو البلد السياحي الوحيد في العالم الذي لا تشكل فيه الرحلات السياحية المنظمة أكثر من ٣٪ من سياحته. من هنا يجب التركيز على جلب رحلات منظمة الى لبنان لأنها الأساس في تنمية السياحة».

القصار

من جهة أخرى أوضح رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وزير الدولة عدنان القصّار أن إلغاء تأشيرة الدخول بين لبنان وتركيا سيعزز العلاقات الثنائية بين البلدين وسينعكس بشكل إيجابي وكبير على حركة التنقل بين رجال الأعمال والسياح والأفراد.

وأكد القصّار على أهمية دور الغرف التجارية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي تحصين بيئة الأعمال التي تمكّن القطاع الخاص من القيام بدوره كاملا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية كونه المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والانماء المتوازن وفي توفير فرص العمل للشباب وذلك في مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية المستجدة.

وقال: «على الرغم من التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة العالمية، فإن حجم التبادلات التجارية بين لبنان وتركيا حافظ على نوع من الاستقرار، فيما شهد نموا لافتا في الأشهر الأخيرة.

وتأتي تركيا في المرتبة السابعة على لائحة أبرز الدول المصدرة الى لبنان، وفي المرتبة التاسعة على لائحة أبرز الدول المستوردة منه. ونحن نطمح الى المزيد من الارتقاء في هذه المراتب في ضوء التطورات الجذرية في العلاقات في الفترة الأخيرة»، مشيرا الى إمكان «التوسع في حركة التبادل التجاري بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف ما هي عليه الآن».ولفت الى ان «الحكومة اللبنانية الحالية تعمل على تفعيل المفاوضات القائمة بين الطرفين من أجل الاسراع في إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين لبنان وتركيا، والتي توفر الاطار التشريعي والاجرائي لزيادة حركة التبادل التجاري الحر والمنافسة العادلة بين لبنان وتركيا، وما يترافق من فرص وآفاق لمزيد من التبادل الاستثماري والاقتصادي بين البلدين».

الحسن

ورأت الحسن في كلمتها أن زيارة الرئيس الحريري الى تركيا شكلت محطة مهمة في مسيرة الانفتاح بين لبنان وتركيا، والتي تخللها توقيع ثلاثة اتفاقات تعاون وثلاث مذكرات تفاهم في مجالات البيئة والزراعة والدفاع والنقل والصحة.

وأوضحت أن اتفاق إلغاء موجب التأشيرة لمواطني الدولتين شكّل محطة مهمة في مسيرة الانفتاح بين البلدين، لافتة الى أن هناك اتفاقات جديدة في طور التحضير من شأنها أن توفر الإطار القانوني لبناء علاقة مميزة بين البلدين خصوصاً على المستوى الاقتصادي.

وإذ شددت على أهمية «زيارة رئيس مجلس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، الى لبنان في تموز المقبل، لترجمة أفكار التعاون بين البلدين ومشاريع الاتفاقيات الجديدة الى خطوات ملموسة من شأنها رفع العلاقات بينهما الى مستويات تلبي الطموحات، أبدت ثقتها بأن الاجتماعات ستكون مثمرة وبناءة تعكس عمق العلاقات في ما بيننا». وأشادت «بالدعم الذي تقدمه تركيا الى لبنان»، لافتة الى دورها في مؤتمري استوكهولم وباريس-٣، لجهة الالتزامات والتعهدات، مقدرة مساهمتها في عملية تعزيز الاستقرار والأمن في لبنان، من خلال مشاركة نحو ٥٠٠ جندي تركي في قوات اليونيفيل في لبنان»، معتبرة ان «موقع تركيا السياسي في المنطقة يشبه «جندي حفظ السلام»، ولافتة الى «دور أساسي لها في تاريخ الشرق الأوسط، والى انها تلعب الآن دورا أساسيا في مستقبل هذه المنطقة من العالم: مستقبل انفتاح وتعاون، ومستقبل سلام واستقرار، ومستقبل تنمية وازدهار».

وأكدت على «الدور الريادي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في بلدينا لتطوير مجالات التعاون لا سيما وان تفعيل التبادل الاستثماري بينهما من شأنه أن يشكل ركيزة أساسية لدفع علاقاتهما قدما».

وأشارت الى «ان أحد الأهداف الرئيسية لحكومتنا هو تحسين المناخ الاستثماري، وبيئة الأعمال، ولدينا رغبة قوية في تسهيل الاستثمارات التركية تحديدا في لبنان، ونعتقد ان تركيا بدورها تريد مبادلتنا بالمثل»، مشددة على ان «هذا المنتدى هو فرصة لاستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين، سواء في مجال المصارف والخدمات المالية، أو في القطاعات الانتاجية، أو في قطاع السياحة والنقل، أو في سواها من المجالات».وأملت في «تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي يبلغ حاليا نحو ٩٠٠ مليون دولار»، معتبرة «ان اتفاق التجارة الحرة الثنائي الذي نبحث حاليا في توقيعه، سيكون عاملا مساعدا في تحقيق قفزة نوعية وكمية في هذا التبادل».

أضافت: «ان حكومتنا اليوم، هي في صدد الشروع في بحث مشروع طموح وتوسعي لموازنة سنة ٢٠١٠، يلحظ زيادة كبيرة في الانفاق الاستثماري، بهدف تمويل مشاريع لتحسين الخدمات والبنى التحتية، وخصوصا تلك المتعلقة بقطاع الكهرباء والطرق. ونحن نعلق أهمية كبيرة على هذا التوجه الذي يساهم في تحسين نوعية الحياة اليومية لمواطنينا اللبنانيين، وكذلك في توفير أرضية مشجعة للنشاط الاقتصادي والاستثماري، وبالتالي للنمو».

ودعت «القطاع الخاص التركي الى المشاركة في مشاريع البنى التحتية التي نحن بصدد إطلاقها»، مشيرة الى «ان مجلس النواب تسلم أخيرا اقتراح قانون لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي نأمل مناقشته وإقراره سريعا، والذي من شأنه تفعيل مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية الكبيرة».

وشددت على أهمية «الدعم الذي يمكن أن تقدمه الحكومة التركية للبنان في مجال تحسين البنى التحتية، ولا سيما في مجال الطاقة الكهربائية، وهو كلام سمعناه من دولة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، الذي أكد، مشكورا، استعداد بلاده لتقديم الدعم للبنان في مجالي الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي، لكي يتمكن من معالجة مشكلة الكهرباء، ومن زيادة الطاقة الانتاجية الكهربائية».

وبعد استراحة عقدت طاولة مستديرة حول التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات وتحدث فيها رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة الدكتور زياد حايك، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة، رئيس مجلس إدارة المؤسسة التركية لتشجيع ودعم الاستثمار أردا أسيكسوز ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان نبيل عيتاني.

بلقيس عبد الرضا

تظاهرة أرمنية أمام الموفنبيك منددة بالمؤتمر اللبناني - التركي

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"